مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على ديوان المحاسبة الليبي

علي عمر عبد الرحمن الصغير
جامعة سرت
aliomar40202@gmail.com

ابراهيم علي حمد امشهر
جامعة سرت
abmsh2010@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.04.08 **تاريخ القبول: 2024.06.25** **تاريخ النشر: 2024.06.30**

الملخص

هدفت الدراسة الي قياس دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع عدد (80) استبانة على أن يشمل التوزيع الفئات المختلفة داخل مجتمع الدراسة المتمثلة في مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وتم استرجاع عدد (70) بنسبة بلغت 87.5%. بعد عرض الإطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصلت الدراسة الي ان معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لها تأثير قوى في الحد من الفساد المالي، وأوصت الدراسة بالتوسع في تطبيق المعايير لتشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: *معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الفساد المالي، ديوان المحاسبة.*

International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and their role in reducing financial corruption

Applying to the Libyan Court of Accounts

Ibrahem Ali Hemad Imshaher
Sirte University
abmsh2010@gmail.com

Ali Omar Alsageer
Sirte University
aliomar40202@gmail.com

Abstract

The objective of the study was to measure the role of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in reducing financial corruption. The study adopted the analytical descriptive approach and used the resolution form for data collection. A number (80) were distributed, with distribution covering all levels of the research community represented by the auditors of the Libyan Court of Accounts and a recovery rate of 87.5%. After presenting the theoretical framework and the field study procedure, the study found that the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) had a strong impact on reducing financial corruption. The study recommended that the application of the standards be extended to all Libyan institutions in the public sector.

Keywords: *International Public Sector Accounting Standards, Financial Corruption*

1- المقدمة

الفساد المالي يعد ظاهرةً قديمةً منذ نشأة البشرية وتطورت حيث يعملُ على إعاقة عملية التنمية وتحقيق الازدهار ويُقوِّض بناءَ الدولة، ويُقلص من فُرص نمائها وبنائها بناءً سليمًا على أسُس الدولة الاقتصادية الحديثة، مما يجعلها عاجزةً نحو التقدم التنموي والبناءَ الحضاري.

وفي ظل غياب أجهزة الرقابة عن الواقع المالي وضعف مبادئ المساءلة الاقتصادية والملاحقة القانونية تقلد السراق المناصب السيادية ودخلوا جميع المؤسسات الحكومية فسرقوا خيرات الدولة، ونهبوا ثرواتها وسطوا على المليارات من أموالها، ونتيجةً لهذه الممارسات السلبية تعرضت الدولة لسلسلة من الأزمات المالية كانت سببًا في عرقلة مسيرة الدولة في النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مما أثر على حالة المجتمع والفرد فيها.

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير محاسبة لمنشآت القطاع العام يشار إليها بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويقر مجلس معايير المحاسبة الدولية بان هذه المعايير من شأنها ان تحقق معلومات مالية متناسقة وقابلة للمقارنة في مختلف التخصصات، ويعتقد بأن تبني هذه المعايير يحقق العديد من المنافع لهذا القطاع، ومن اهمها تعزيز الشفافية، والمحاسبة والمسائلة التي من شانها ان تسهم في الحد من الفساد.

2. الدراسات السابقة:

الامين،(2015) هدفت الدراسة الى دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة، توصلت الدراسة الى أن عدم توافر الدليل الموضوعي القابل للتحقق لبند محدد يؤدي الى صعوبة الاعتراف والقياس عنه كأصل غير ملموس بالرغم من توافر خصائص الأصول غير الملموسة في هذا البند، وأنه يتم الاعتراف بقيمة تكاليف التراخيص والامتيازات ويفصح عنها اذا دفعت عنها مبالغ كبيرة نسبيا، بينما لايتم الاعتراف بهذا البند كأصل غير ملموس اذا كان مرتبط بالحق المطلق في تسويق منتج أو خدمة معينة في حدود منطقة جغرافية معينة.

سلامة، (2016) هدفت الدراسة لبيان مدي أهمية تبني المراجعة الإستراتيجية كوسيلة لكشف حالات الفساد المالي في البيئة العراقية. من أهم نتائج الدراسة أن التخطيط الإستراتيجي يشكل الأساس لعملية المراجعة الإستراتيجية بدون خطة استراتيجية سليمة وواضحة قابلة للقياس تتضمن المعايير التى تقوم على أساسها المراجعة الإستراتيجية، تتبلور أهمية التدقيق في متابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعة عملها وآليات تطبيقها.

انبيه(2017م) هدفت الدراسة الي دراسة استراتيجية مكافحة الفساد في ليبيا واهم المعوقات التي تواجه المنظمة المختصة بذلك. وطبقا لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، تعد ليبيا من أسوأ عشرا دول فسادا في العالم. وبناء على تقرير ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي 2016/2015 م، ظاهرة الفساد مستشرية في جميع مؤسسات الدولة تقريبيا، وقدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به خاصة خلال الفترة 2011-2016 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات

الأمني والصراع المسلح، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بالفساد وظواهره وأسبابه، تشير نتائج الدراسة الى أنه مع الأخذ في الاعتبار أن لكل دولة خصوصيتها في مكافحة الفساد، فان كل الاجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد في ليبيا فشلت في محاربة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحته مع غياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمكافحته.

عادل،(2018) هدفت الدراسة الي التعرف على دور اساليب واجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمة من مجالات تعمل على جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصيل النتائج للجهات المختصة ذات الصلة. هناك علاقة طردية بين المحاسبة القضائية والحد من ممارسات الفساد المالي. للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية والحد من حدوث الأزمات المالية من خلال ما يمتلكه المحاسبون القضائيين من الخبرات كافية مهارات متجددة تجمع مابين علم المحاسبة والقانون والمراجعة وتقانة المعلومات.

المصراوي(2019م) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدوافع والمنافع التي تعود على كل دولة من تبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وبيان دور المتغيرات البيئية والعوامل النظامية في كل دولة عند تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وتم ذلك من خلال مسح شامل، وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت المعايير الدولية في القطاع العام، وإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من المحاسبين في وزارة المالية المصرية ووحدات الحكم المحلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود منافع ناجمة عن تبنى معايير المحاسبة الدولية مثل تحسين المساءلة والشفافية وقابلية معلومات القطاع العام للمقارنة، لكن هذه المنافع الناتجة من تبنى المعايير ستتوقف على مدي تلائم المعايير مع المتغيرات البيئية والعوامل النظامية لكل دولة مثل العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والتنظيمية والهيكلية. كما وجدت الدراسة ان أهم العوامل المؤثرة في تبنى معايير المحاسبة للقطاع العام والمنافع الناتجة عنها هي العوامل القانونية والثقافية.

(Yusar And Others،2021) هدفت الدراسة البحث توضيح أثر المراجعة المستمرة على الاحتيال المالي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على البيانات من خلال استبيانات تم إرسالها إلى 102 من أعضاء وحدة الرقابة الداخلية. أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا إيجابيا وهاما للثقافة التنظيمية على تطبيقات الرقابة والمراجعة المستمرة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن جودة المعلومات والمحاسبية والفكرية كان لرأس المال تأثير إيجابي وهام على تطبيق المراجعة المستمرة. على الجانب الآخر، جودة المعلومات ورأس المال الفكري لهما تأثير إيجابي ولكنه ضئيل على تطبيق المراقبة المستمرة.

سعاد واخرون،(2022م) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي الليبي وبيان إمكانية قابليته للتطوير والتحديث في ضوء متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS .تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارات الاستبيان على المشاركين، الذين شملتهم عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة. وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه النظام الحالي في عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، وضعف دور المنظمات المهنية.

اسواني واخرون(2023م) هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تفعيل دور المراجعة الداخلية بالقطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي و الإداري في ليبيا، من خلال الدراسات السابقة والنشرات والتقارير التي اعدتها المنظمات المهنية التي تناولت عناصر تفعيل المراجعة الداخلية متمثلة في الإطار المهني لممارسة اعمال التدقيق الدوري الصادر عن معهد المراجعين، وتقارير ومعايير منظمة الانتوساي .ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على 270 مفردة مكونة من ثلاثة فئات هي المراقبين الماليين بوزارة المالية، المراجعين الداخليين بالوزارات الليبية، موظفي ديوان المحاسبة تم استرجاع عدد 228 استبانة بنسبة84%.وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق التفعيل لوظيفة المراجعة الداخلية للحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي حيت يؤدي تطبيق التفعيل الي (استقلالية المراجع الداخلي، اتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية، زيادة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، زيادة التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، دعم الادارة العليا للمراجعين الداخليين)، وهو ما يؤدي الي الحد من الفساد.

امين وآخرون(2024م) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات المحاسبية للحوكمة المطبقة حالياً بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد شمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية والتخصصية ومصرف ليبيا المركزي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة ضم سبع مصارف تجارية ومصرفان تخصصيان ومصرف ليبيا المركزي، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات وزعت على 300 مشارك كان منها 243 استبيان صالح للتحليل، واستخدم المنهج الكمي لتحليل البيانات، فتم استخدام التحليل الاحصائي SEM للوصول إلى نتائج الدراسة، والتي وتصلت إلى وجود تأثير ضعيف للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري وتأثير ضعيف جدا للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتأثير عكسي لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن ابراز أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك كالآتي:

تُظهر الدراسة أوجه شبه عدة مع الدراسات السابقة، مثل اعتمادها على استمارات الاستبانة والمنهج الوصفي التحليلي (الأمين، 2015؛ سلامة، 2016؛ المصراوي، 2019؛ سعاد وآخرون، 2022؛ اسواني وآخرون، 2023؛ أمين وآخرون، 2024)، بالإضافة إلى تركيزها على موضوع الفساد المالي كما في دراسة (سلامة، 2016؛ انبيه، 2017؛ عادل، 2018؛ اسواني وآخرون، 2023؛ أمين وآخرون، 2024) وأهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين الشفافية والمساءلة (الأمين، 2015؛ المصراوي، 2019؛ سعاد

وآخرون، 2022). ومع ذلك، تختلف الدراسة بتركيزها المحدد على دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من الفساد في ديوان المحاسبة الليبي، مقارنة بالدراسات الأخرى التي تناولت مواضيع مثل الأصول غير الملموسة (الأمين، 2015)، المراجعة الاستراتيجية (سلامة، 2016)، والمحاسبة القضائية (عادل، 2018). ما يميز الدراسة هو توصيتها بالتوسع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام، مما يقدم نموذجاً عملياً يمكن تعميمه، وتسد فجوة بحثية واضحة في الدراسات المتخصصة حول تأثير هذه المعايير على الحد من الفساد المالي في مؤسسات محددة مثل ديوان المحاسبة الليبي.

3. مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الفساد المالي من أكبر التحديات التي تواجه القطاع العام في ليبيا، حيث تؤثر سلباً على إدارة الموارد المالية وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تؤكد العديد من الدراسات منها دراسة انبيه (2017) على أن ليبيا تعد من أسوأ عشر دول في العالم من حيث الفساد، مشيرة إلى أن الفساد مستشرٍ في جميع مؤسسات الدولة تقريباً نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح خلال الفترة من 2011 إلى 2016، وأن الأجهزة الحكومية فشلت في مكافحة الفساد بسبب غياب استراتيجية واضحة وعدم التنسيق بين المؤسسات. من جهة أخرى، أوضحت دراسة سعاد وآخرون (2022) ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وتحديثه وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS))، مشيرة إلى نقص برامج التدريب والتعليم المستمر للمحاسبين وضعف دور المنظمات المهنية. بالإضافة إلى ذلك، خلصت دراسة اسواني وآخرون (2023) إلى وجود أثر إيجابي لتفعيل دور المراجعة الداخلية في القطاعات الحكومية في الحد من الفساد المالي والإداري، مؤكدة على أهمية استقلالية المراجع الداخلي، واتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية، وزيادة الكفاءة المهنية، والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، ودعم الإدارة العليا. وأخيراً، أظهرت دراسة أمين وآخرون (2024) أن تأثير لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية ضعيف، مما يشير إلى الحاجة لتحسين هذه الآليات وتعزيز فعالية معايير المحاسبة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ديوان المحاسبة الليبي على الحد من الفساد المالي، ويمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (1) وعرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (3) والسياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي؟

4. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي

الفرضية الثانية: توجد علاقة دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي.

5. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الي تحقيق الآتي:

1. تحديد مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) على تعزيز الشفافية المالية في القطاع العام.
2. تحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء المالية وتأثيرها على مستويات الفساد المالي.

6. اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من جانبين:

- خطورة الفساد المالي الذي انتشر في مؤسسات القطاع العام، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام. من خلال دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (3)، والحد من الفساد المالي، يمكننا فهم كيفية تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية. هذا الفهم قد يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد الماليّ، من خلال تفعيله لمعايير المحاسبة الدولية، لتحقيق رقابةٍ فعالةٍ على المال العام، وتقييم أداء القطاعات العامة ووظائفهم بشكل سليم، لغرض تحجيم الفساد وتقليص وجوده، والحد من ظاهرة انتشاره، لتتحققَ الكفاءةُ المؤسساتية ويتحسنَ أداؤُها، الأمرُ الذي يعود على المجتمع بالنفع العام.

7. منهجية الدارسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأهميته في تفسير مشكلة الدراسة بصورة تفصيلية حيث لا يكتفي بوصف الظاهرة بل يحلل واقعها ويفسر نتائجها من خلال معالجة البيانات المتعلقة بتلك الظاهرة والوصول الي تفسيرات ممكن تعميمها لزيادة رصيد المعرفة كما يهدف المنهج الوصفي في هذه الدراسة الي وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في معيار المحاسبي الدولي رقم (1) ورقم (3) للقطاع العام كمتغير مستقل، والحد من الفساد المالي كمتغير تابع. ومن ثم جمع البيانات عن المتغيرات وتحليلها للخروج بالنتائج المختلفة.

8. الإطـــار النظـــري

اولاً: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

يتناول الفكر المحاسبي أو نظرية المحاسبة العديد من المفاهيم والأهداف والمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية. وللاستفادة من هذه الأفكار في التطبيق العملي، يجب تصنيفها في صورة قواعد مرتبطة مباشرة بالتطبيق لكل معاملة على حدة، وهنا تبرز أهمية معايير المحاسبة كأدوات للتطبيق العملي، حيث تمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق (الشيرازي، 1990، ص 121).

تعتبر المعايير المحاسبية قواعد تعتمدها الشركات عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة المتعلقة بموضوعات تهم المحاسبة الدولية، خاصة في مجالات القياس والتقييم والعرض والإفصاح. هذه القواعد المتفق عليها تعتبر مرشداً أساسياً لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها (لطفي، 2004، ص 371).

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في دورها بتحقيق التوافق المحاسبي الدولي للحصول على كشوفات مالية تتسم بالثبات والموثوقية، مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة. تسهل المعايير المحاسبية عملية المقارنة بين البدائل من خلال إعداد كشوفات مالية وفق أسس موحدة، مما يوفر معلومات مفيدة لصنع القرارات. توحيد أسس إعداد الكشوفات المالية يقلل من التكلفة الإضافية التي قد يتكبدها متخذ القرار عند الحاجة لتوحيد أسس مختلفة. إعداد الكشوفات المالية على أسس موحدة يسهل على المستخدمين فهمها والاستفادة منها في إجراء المقارنات بين الوحدات أو الفترات المالية. المعايير المحاسبية توفر نقطة التقاء بين المحاسبين، حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة، مما يعزز منطقية وموثوقية الكشوفات. كما تضمن الشفافية وقابلية المقارنة للمستخدمين عبر الفترات المالية المختلفة (Frederick ، 2002، ص 320).

تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وصف وتحليل المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاط السلطات العمومية، حيث تركز على تحديد تقديم وشكل ومضمون الجداول المالية، وواجب تقديم المعلومات المحاسبية، وطريقة المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات ومكونات الأصول والخصوم (أحمرو، 2006، ص 11). ولمواكبة التغيرات في المجال المالي والاقتصادي، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية في عام 2009 بصياغة قائمة جديدة من المعايير، ليصل عددها إلى 32 معياراً دولياً. يمكن لأغراض هذه الدراسة تناول المعايير التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010): معيار IPSAS رقم 01 "عرض البيانات المالية"، الذي يهدف إلى توضيح طريقة عرض البيانات المالية للإيرادات العامة، مثل تلك الموجهة لدافعي الضرائب وأعضاء الهيئات التشريعية والدائنين والمزودين والصحافة، من أجل المقارنة بين بيانات المنشأة لفترات سابقة أو مع بيانات منشآت أخرى. ومعيار IPSAS رقم 03 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، الذي يهدف إلى تعزيز ملائمة ومصداقية البيانات

المالية الخاصة بالمنشأة وقابلية مقارنة تلك البيانات عبر الزمن ومع بيانات منشآت أخرى، من خلال فرض معايير على عملية المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية.

ثانيا: الفساد المالي:

الفساد المالي يعتبر ظاهرة مستمرة ومعقدة، ولطالما كان جزءًا من التحديات التي تواجهها المجتمعات. وفقًا لتقارير منظمة الشفافية الدولية (2020)، يمكن للفساد المالي أن يخفض التكاليف الإدارية على المدى القصير، لكنه يؤدي إلى آثار ضارة على عمليات الشركات وبيئة الحكم على المدى الطويل. وتؤكد شركة Myint (2000) أن الفساد المالي ينجم عن عدة عوامل، منها القيود التجارية، والإعانات الحكومية، وضوابط الأسعار، وانخفاض الأجور، ونقص الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عوامل بشرية مثل انعدام التعليم والوعي والأخلاق، مما يؤدي إلى استغلال الصلاحيات لتحقيق مصالح شخصية) 27-40 (Ade S. Nimri, 2022 pp

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تتداخل فيها عوامل عدة، ويختلف تأثيرها من مجتمع لآخر. كلمة الفساد مشتقة من الكلمة اللاتينية "courrumpere" والتي تعني الرشوة أو تدمير الشيء. بدأت ظاهرة الفساد تحظى باهتمام الباحثين في مجالات متنوعة كعلم الاقتصاد والسياسة والقانون والاجتماع والمحاسبة. وفقًا لتعريف عامر (2019، ص 4)، فإن الفساد هو التغيير من الحالة المثالية إلى حالة أدنى، ويعرفه شحاتة (2011، ص 52) بسوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة.

اما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 لم تقدم تعريفًا فلسفيًا، بل ركزت على الحالات العملية للفساد مثل الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال وعرقلة سير العدالة (عبد اللطيف، 2004، ص 95)

بالاضافة الي ذلك يشمل الفساد المالي جميع المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تؤدي إلى استغلال أموال الناس بشكل غير مشروع وعدم استقرار المجتمع ومعاناة الفقراء (عبود، 2010، ص 121-123). وتتجلى مظاهر الفساد المالي في سوء استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وانتشار الرشوة والمحسوبية، والاختلاس من المال العام، وغسيل الأموال.

حيث يصنف الفساد إلى أنواع عديدة حسب الحجم والشكل. من حيث الحجم، يمكن تقسيمه إلى "الفساد الصغير" الذي يمارسه صغار الموظفين، و"الفساد الكبير" الذي يقوم به كبار المسؤولين لتحقيق مصالح مادية ضخمة (الدليل التقني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2013، ص 33). من حيث الشكل، ينقسم الفساد إلى مالي، وإداري، واقتصادي وتجاري، وسياسي، واجتماعي، وأخلاقي. حيث يتمثل الفساد المالي في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد التي تنظم العمل المالي، بينما يرتبط الفساد الإداري بالانحرافات الوظيفية مثل الرشوة والمحسوبية والابتزاز. اما الفساد الاقتصادي والتجاري يتجسد في السلوك الإجرامي في عمليات البيع والشراء لتحقيق مكاسب غير مشروعة، مثل بيع أو استيراد سلع مخالفة للمواصفات، وتزوير شهادات المنشأ، وغش الموازين. وللفساد آثار اقتصادية واجتماعية واسعة. اقتصاديًا، يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الدخل القومي، وخروج أموال الدولة إلى الخارج، وانخفاض الإيرادات العامة، وتقويض شرعية

الحكومة، وتردي حالة الدخل والثروة، وانعدام العدالة الاجتماعية، والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، وهجرة الكفاءات (علي، 2011، ص 20). اجتماعيًا، يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية والمبادئ المهنية والاجتماعية، وانتشار الجرائم، وانعدام المهنية والكفاءة في العمل (عبده، 2019، ص 42). لذلك، يجب أن تتوفر إرادة جادة من قبل القيادة لمحاربة الفساد المالي على مستوى الدولة والمجتمع، لضمان نجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد) Hill R،p 145 .، 2006)

يتبيّن مما سبق ان للفساد عدة أثار خاصة على المجتمع حيث أنه يساهم في ظهور خلل في التركيبة الاجتماعية عن طريق غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات وتخصيص الأموال النقدية لصالح الفئة الأكثر قوة ونفوذ ممن يحتكرون السلطة وصناعة القرار. لذلك فإن تطبيق وتفعيل معاير المحاسبة الدولية للقطاع مثل المعيار رقم (1) المتعلق بعرض البيانات المالية والمعيار رقم (3) المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ان تسهم في الحد من الفساد المالي عبر تعزيز الشفافية والدقة في إعداد وتقديم البيانات المالية. حيث ان المعيار رقم (1) يضع إطارًا لعرض البيانات المالية بما يضمن وضوح المعلومات المالية وتوفيرها للمستخدمين بطريقة يمكن الاعتماد عليها، مما يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات. بينما المعيار رقم (3) يحدد كيفية التعامل مع السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء، مما يضمن تطبيق ممارسات محاسبية متسقة وموثوقة عبر الوقت، وبالتالي يقلل من فرص حدوث أخطاء أو تحريف في البيانات المالية.لذلك فإن تفعيل وتعزيز هذه المعايير يساعد في بناء نظام محاسبي قوي وشفاف، مما يساهم في مكافحة الفساد المالي وضمان المساءلة في القطاع العام.

9. المنهج والإجراءات:

اولا: وصف مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين ومراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

2. عينة الدراسة وخصائصها:

حيث تم استهداف العاملين ومراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإدارة الرئيسية وفروع المنطقة الوسطى والغربية.

وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية، تم توزيع عدد (80) إستبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها (70) إستبانة سليمة، اي بنسبة استجابة 87.5%. تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول01 يوضح الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	70	87.5%
استبيانات لم يتم إعادتها	10	12.5%
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	0	0%
إجمالي الاستبيانات الموزعة	80	100%

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م .

تم اعداد هذه الاستبانة بناءً على مراجعة الأدبيات المتاحة حول معايير المحاسبة الدولية والحد من الفساد المالي في القطاع العام، بما في ذلك الدراسات التي تناولت موضوعات متعلقة مثل دراسة الأمين (2015)، سلامة (2016)، المصراوي (2019)، وسعاد وآخرون (2022). هذه المراجعة وفرت الأساس النظري والتجريبي لبناء الاستبانة.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS *Statistical Package for Social Sciences*"") ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (*Reliability Test*) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (*Cronbach's Alpha*) ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.
3. أساليب الإحصاء ألاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام – أسلوب الانحدار الخطي

تم اتباع الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصي منهم.
2. ولاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة استخدم اسلوب الانحدار الخطي.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) تم عرض المقياس (الاستبيان) على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) من الأكاديميين العاملين في جامعات ليبية مختلفة وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقاما بإجراء ما يلزم من تعديل.

ثبات فقرات الاستبيان: في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبيان). وجدول رقم (2) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول02 معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
المحور الأول			
1. عبارات البعد الأول	5	0.922	0.829
2. عبارات البعد الثاني	5	0.845	0.935
عبارات المحور الثاني	10	0.752	0.759
لجميع عبارات الاستبيان	20	0.901	0.836

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (90.1%) فيما بلغ معامل الثبات (83.6%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات، والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الإعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة، وتحليل نتائجها.

رابعا: تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة،)وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة :

جدول03 البيانات الشخصية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	5.7%	
ماجستير	14.3%	
بكالوريوس	71.4%	
دبلوم عالي	5.7%	
دبلوم متوسط	2.9%	

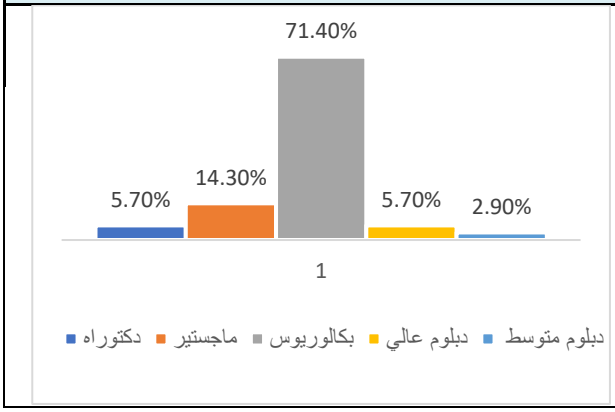

التخصص العلمي		
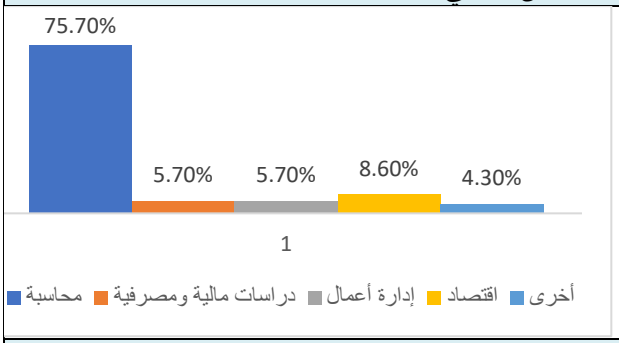	75.7%	محاسبة
	5.7%	دراسات مالية ومصرفية
	5.7%	إدارة أعمال
	8.6%	اقتصاد
	4.3%	أخرى
سنوات الخبرة		
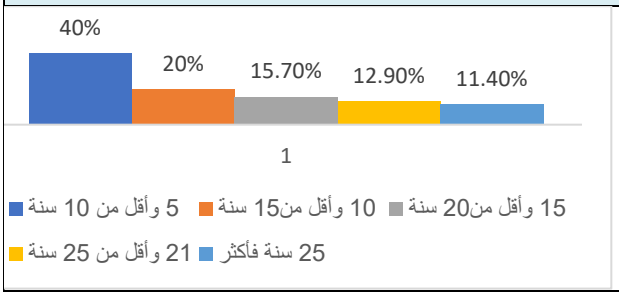	40%	5 وأقل من 10 سنة
	20%	10 وأقل من15 سنة
	15.7%	15 وأقل من20 سنة
	12.9%	21 وأقل من 25 سنة
	11.4%	25 سنة فأكثر
	%100	المجموع

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يلاحظ من الجدول (3) بأن هنالك توافر قاعدة تعليمية قوية في مستوى البكالوريوس، مع نقص نسبي في الدرجات العليا مثل الماجستير والدكتوراه، مما يشير إلى ضرورة تعزيز التعليم الأكاديمي المتقدم. كما يظهر الجدول التركيز الكبير على المحاسبة مما يعزز من قدرة الديوان على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولكن هناك حاجة لتعزيز التنوع في التخصصات الأخرى مثل الدراسات المالية والإدارة والاقتصاد. من حيث الخبرة، هناك توازن جيد بين الخبرة المتوسطة والطويلة، مما يدعم الكفاءة العامة والقدرة على تطبيق المعايير بفعالية. عموما متشير بيانات الجدول إلى ضرورة تعزيز التعليم الأكاديمي المتقدم وتنويع التخصصات العلمية مما يسهم في زيادة الكفاءة وتطبيق معايير المحاسبة الدولية بفعالية أكبر، مما ينعكس ايجاباً في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

خامساً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الأول، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول04 الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
البعد الأول: معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية نهتم بالآتي:					
1	توفير معلومات حول المصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية.	4.30	5	1.14	عالية جداً
2	معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها وتلبيتها لمتطلباتها النقدية.	4.31	5	1.00	عالية جداً
3	معلومات مفيدة في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها وتلبية التزاماتها وتعهداتها.	4.17	5	0.97	عالية جداً
4	معلومات حول الوضع المالي للمنشاة والتغييرات فيها.	4.22	5	0.96	عالية جداً
5	معلومات كلية مفيدة في تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لتكاليف الخدمة والكفاءة والإنجازات	4.18	5	1.12	عالية جداً
البعد الثاني: معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء					
6	يتم الإفصاح عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع ان يكون له تاثير في الفترات المستقبلية.	4.28	5	1.06	عالية جداً
7	اذا لم يتم الإفصاح عن حجم الأثر في الفترات المستقبلية اذا كان تقديره غير ممكن تفصح المؤسسة عن تلك الحقيقية.	4.42	5	0.92	عالية جداً
8	يتم الافصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في سياسة أخرى	4.30	5	0.98	عالية جداً
9	دارسة أثر التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير.	4.31	5	0.95	عالية جداً
10	يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية.	4.34	5	0.92	عالية جداً

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الاول التي تنص على" التخطيط الجيد لعملية المراجعة" فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.17-4.42) والانحراف المعياري (0.92 – 1.14) والمنوال يقع في المدى (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: الفساد المالي

وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثاني، ويتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول05 الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	اختيار العناصر الكفؤة والمخلصة لتولي قيادة الإدارات.	4.03	5	1.23	عالية جداً
2	نشر ثقافة احترام المال العام واعتبار ذلك من أولويات الديوان.	4.20	5	1.08	عالية جداً
3	اصدار القوانين والتعليمات التي لا تقبل اي تفسير او تأويل يشجع على التلاعب والتهرب من المسؤولية.	4.06	5	1.14	عالية جداً
4	تفعيل برامج التوعية الاجتماعية وبناء السلوكيات الايجابية والاخلاقيات السليمة.	4.02	5	1.08	عالية جداً
5	إشاعة ثقافة محاربة الفساد والمفسدين.	4.10	5	1.15	عالية جداً
6	معايير الثواب والعقاب تطبق على كافة المخالفين بعدالة.	4.17	5	1.17	عالية جداً
7	يتوفر نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل.	4.07	5	1.09	عالية جداً
8	نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة المؤسسات المطبقة عليهم.	3.85	5	1.21	عالية جدا
9	تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.	4.00	5	1.18	عالية جداً
10	يلتزم الديوان بتقديم تقارير دورية وبشكل علنيٍّ لكشف الفساد المالي في الجهات العامة.	4.12	5	1.53	عالية جداً

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي تنص على " تحسين جود المعلومات المحاسبية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.85-4.20) والمنوال (5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (1.08 – 1.23) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

سادسا: إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t)لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي"

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية في الحد من الفساد المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول06 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

	معاملات الانحدار	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.594	9.765	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.812	0.640	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.76			
معامل التحديد (R^2)	0.58			
أختيار (F)	95.354	النموذج معنوي		
Y=1.594+0.812x				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (6) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.76)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.58)، هذه القيمة تدل على ان معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل يؤثر بـ (58%) في الحد من الفساد المالي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.354) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و9.765، ومتوسط دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية يساوي (9) مرة، 0.640: وتعني أن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية يساهم في الحد من الفساد المالي ب 64%.

مما تقدم يُستنتج أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي" قد تحققت.

2.إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء فى الحد من الفساد المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) والحد من الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول07 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.461	6.809	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.644	0.731	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.64			
معامل التحديد (R^2)	0.41			
أختبار (F)	86.366	النموذج معنوي		
Y=1.461+0.644x				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.64)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.41)، هذه القيمة تدل على ان معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل يؤثر بـ (41%) في الحد من الفساد المالي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(86.366) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و6.809، متوسط دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء في الحد من الفساد المالي يساوي (6) مره، 0.731، وتعني معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء يساهم فى الحد من الفساد المالي ب 73%.

مما تقدم يُستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي " قد تحققت.

10. النتائج والمناقشة:

1. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (1) "عرض البيانات المالية" والحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي. عند مقارنة هذه النتيجة بالدراسات السابقة، نجد أن الأمين (2015) وسعاد وآخرون (2022) قد أشاروا إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين الشفافية والإفصاح المالي، مما يعزز من المساءلة ويحد من الفساد. دراسة الأمين تناولت أهمية هذه المعايير في تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي، وهو ما يتماشى مع هذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت دراسة المصراوي (2019) على أن تبني هذه المعايير يسهم في تحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام، مما يدعم هذه النتيجة تأثير معيار عرض البيانات المالية في الحد من الفساد المالي. بالمقابل، ركزت دراسات

أخرى مثل دراسة سلامة (2016) على المراجعة الاستراتيجية كآلية لكشف الفساد، مما يشير إلى أن تحسين عرض البيانات المالية يمكن أن يكون جزءًا من استراتيجية أشمل لتحقيق الشفافية والمساءلة.

2. أن هناك ارتباط طردي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (3) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" والحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي. عند مقارنة هذه النتيجة بالدراسات السابقة، نجد أن دراسة عادل (2018) قد أشارت إلى دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من خلال تحليل الأدلة المحاسبية، وهو ما يتوافق مع هذه النتيجة حول أهمية السياسات المحاسبية في مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، دراسة انبيه (2017) التي ركزت على الفساد في مؤسسات الدولة الليبية أكدت على أهمية وجود استراتيجيات واضحة لمكافحة الفساد، مما يتماشى مع الدور الحاسم للسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية في الحد من الفساد. من ناحية أخرى، دراسة Yusar وآخرون (2021) تناولت تأثير الثقافة التنظيمية وجودة المعلومات على الرقابة والمراجعة المستمرة، مما يشير إلى أن تحسين السياسات المحاسبية يمكن أن يعزز من جودة المعلومات المالية والحد من الأخطاء، وبالتالي يساهم في مكافحة الفساد المالي.

3. اثبتت الدراسة ان الديوان يلتزم بتقديم تقارير دورية وبشكل علنيّ لكشف الفساد المالي في الجهات العامة، كما يقومُ الأعضاءُ بتقديم تقارير تُبيِّنُ كيفيةَ سير عملهم داخل الديوان لبيان الأخطاء وتصحيحها.

4. يعمل الديوان على نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة المؤسسات المطبقة عليهم كما تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة فيه بالوضوح.

11. التوصيات:

1. بما ان نتائج الدراسة قد كشفت التأثير القوي لمعايير المحاسبة الدولية في الحد من الفساد المالي لذلك نرى ضرورة التوسع ليشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام.
2. الاهتمام بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية خاصة فيما يتعلق بعرض معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها وتلبيتها لمتطلباتها النقدية.
3. زيادة الاهتمام بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع ان يكون له تاثير في الفترات المستقبلية.
4. التأكيد على الاستمرار في تقديم التقارير بشكل دوريّ وعلنيّ لكشف المتورطين في جرائم الفساد المالي مع ذكر نوعه والجهة المسؤولة عنه، كما على الأعضاء أن يستمروا بتقديم التقارير عن سير عملهم لمعالجة أي خطأٍ قد يحدث.

5. العمل على وضع خططٍ استراتيجية متكاملة يتمُّ من خلالها تحديد الأعمال الرقابيَّة التي ينبغي أن يقومَ بها، والغايات التي يهدف إليها، والمشاكل التي قد تؤثر على أنشطته المستقبلية، لمواجهة الأخطار والتحدِّيات التي من شأنها أن تعرقلَ مسيرته الرقابيةَ على المؤسسات العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

انبيه، عادل الكاسح، (2017م)، مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الاشارة إلى بعض الدول، المجلس البلدي بالخمس بالتعان مع جامعة المرقب، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، نحو تنمية شاملة مستدامة في منطقة الخمس، 25-27 ديسمبر، 2017م،

المصراوي، حماد السيد،(2019م) دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية. مجلة العلوم الإدارية و الإقتصادية، 13(1)، 277-351

سعاد عياش، شعيتير، فتحية جبريل وزوبي، أكرم علي.(2022)إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS .مجلة آفاق اقتصادية. 8[15]93-117

اسواني عادل فاروق، سمرة، ياسر، & القرنشاوي، السيد عبدالنبي. (2023). أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي دراسة ميدانية بالقطاع الحكومي الليبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية, 4(1), 305-354. doi: 10.21608/cfdj.2023.259334

أمين مرعي الدرباق، د. عادل عطية العبيدي، & د. عبد الناصر محمد أبوزقية. (2024). أثر الآليات المحاسبية للحوكمة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري "دراسة ميدانية على المصارف الليبية". Abhat Journal, 16(1), 127-112. https://doi.org/10.37375/abhat.v16i1.2668

إبراهيم، نجلاء محمد ، (2009م)، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3 ،ص ص4-5.

الأمين، محمد عثمان ،(2015م)، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والافصاح عن الأصول غير الملموسةالخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

الشيرازي، عباس مهدي ، (1990م)، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص 121.

العبدالله، رياض جاسم ،(1992م) المعايير المحاسبية والبلدان النامية ،المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وادلة التدقيق، عمان

أحمرو، اسماعيل حسين ،(2006م)، "لمحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداث ، دار المسيرة، عمان، ص11

الاتحاد الدولي للمحاسبين،(2010م)،" اصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، ج1 ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مجموعة أبو طلال ابو غزالة. عمان

الدليل التقني لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2013م)، مكتب الأمم المتحدة، نيو يورك، ص33

داوود، الشيخ ، صلاح عماد ،(2003م)، الفساد والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، ص9

لطفي، أمين السيد أحمد ، (2004م)، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية ص 371.

صلاح الدين ، عادل محمد نور (2018م).المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري،الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة،

عامر، عادل ، (2019م)، مكافحة الفساد . المواجهة القانونية المعالجة الإدارية ، جريدة الزمان المصري، القاهرة ، 11 فبراير ،ص4

عبد اللطيف، عادل ،(2004م)، الفساد ظاهرة عربية وآليات ضبطها –إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي،عدد309 ،ص95.

عبود، علي سكر ، (2010م)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،العدد1، ص ص121-123.

عبود، سالم محمد ، (2008م)، ظاهرة الفساد الإداري والمالي–دراسة إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم، بغداد،ص12.

علي، محمد إسماعيل ،(2011م) ، الفساد أسبابه وطرق علاجه–مؤشرات الحالة السودانية، مركز تطوير الإدارة، مجلة المدير، العدد3 ،ص20

عبدو، محمد جمعة ،(2019م)، الفساد أسبابه –ظواهره وآثاره –الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ص42.

سلامة، إبراهيم علي ،(2016م)،دور المراجعة الإستراتيجية في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق،بغداد: جامعة بغداد، كلية العلم الاقتصادية والإدارية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 97، ص ص 526 – 544.

شحاته، حسن حسين ، (2011م)، الفساد المالي –أسبابه وصور علاجه، مجلة الوعي الاسلامي، العدد552. ،ص52

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

Hill R., Jonez Balkin)2006(, Administrative corruption, Strategic management journal, Vol.1, N0.4, USA, p145

Kennedy ,Prince Modugu,(2013) Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 7, July, pp281-289

Yusar Sagara , Faisal Akbar, (2021),Continuous monitoring and continuous auditing implementation in Indonesian Higher EducationJakarta: Universities Islam ,Faculty of Economics and Business, Journal Akuntansi dan Auditing Indonesia 25(2), P P 152-160

Frederick D.s.choi, and Others, (2002) , International Accounting,: Pearson education, Inc, upper saddle River, New Jersey, P 320

Ade S. Nimri,(2022). "The Impact of Financial Corruption on Economic Performance," World Economics, 1 Ivory Square, Plantation Wharf, London, United Kingdom, SW11 3UE, vol. 23(2), pp 27-40